ان بنا المال الكثير انما هو على سبيل التقدير لاحتمال تلفه او نقصه فاذا اوصى
بثلثيه ثم طالت حياته ونقص المال او فنى كانت الوصية مضرة بالورثة فرد
الشارع الامر الى ما يراه معتدلا وهو الثلث افاده في فتح الباري وقد يقال الحديث
جعل قواعد ورثته من باب الاخبار بالغيب كما يأتي وانه سيوجد له ورثة كثيرون
كان الكلام صحيحا على ظاهره لانه اذا تصدق بثلثي ماله الكثير وابقى بقيته
لورثته الكثيرين لا يكفيهم فيصيرون عالة لان كثرة المال مقولة مالتشكيك فيجوز
ان كثرة مال سعد ليست مبالغا فيها وابرتني اي بالفرض الا ابنة اما
بالتعصيب فيرثه بيت المال لانتظامه اذ ذاك وكان اسم ابنته عائشة
فالشطر بالجر على تقدير فيما الشطر والرفع على تقدير فالشطر ابصدق يقال
بنزع الخافض وكذا يقال في قوله فالثلث الثلث مبتدا خبره محذوف
او خبر لمحذوف اي الثلث يكفيك او الكافي فيه الثلث أو فاعل لمحذوف اي
يكفيك الثلث او مفعول لمحذوف من باب الاعمال اولا اي الزم الثلث او اعمل
الثلث وقوله والثلث كثير مبتدا وخبر واشار به الى انه ينبغي ان ينقص عن الثلث
شيأ وتمامه فانك ان تذر ورثتك اغنيا خير من ان تذرهم عالة تكففون
الناس وكان الاولى ان يذكر هذه الزيادة لانها تحمل الدليل لما ادعاه وجه الدلالة
منها انه منعه من الزيادة لاجل حق الورثة فتوقف على اجازتهم الا ان يقال ازاد
الى اخر الحديث وعبر صلى الله عليه وسلم بقوله ورثتك وان لم يكن له الا ابنة
اشارة الى انه سيعيش وبالفعل عاش بعده اكثر من خمسين سنة وبلغ اولاده عشرة من الذكور وتنيف عشرهم بنات فهو من
الاخبار بالغيب منه صلى الله عليه وسلم وقوله عالة اي فقراء جمع عايل وهو
الفقير والفعل منه عال يعيل اذا افتقر والاصل عيلة تحركت الياء وانفتح ما قبلها
قلبت الفا قال في الخلاصة وشاع نحو كاهل وغلبة وقوله يتكففون الناس
اي يسالونهم بأكفهم يقال تكفف الناس واستكفهم اذا بسط كفه للسؤال
او سال ما اكف عنه كجوع او سال كفا من طعام واولى من اوصى بالثلث
في الاسلام ابو البختري الباذام ورد المختفا ابن معوز بهملات كمقصود
وزنا ومعنى وهو انصاري خزرجي وسمي رضي الله عنه اوصى به للنبي صلى
صلى الله عليه وسلم فقبله ورده علي ورثته وكان قد مات في صفر قبل ان

يدخل رمضان

يدخل صلى الله عليه وسلم المدينة بشهر سائر التبرعات اي باقيها كالوقف
والهبة فانها تصح بما زاد على الثلث ان اجازه الوارث لقاتل الحق وبغيره
كما صرح به في المنهج ويدل له المفهوم المذكور وهذا ان لم يقبل من قتل ما لو قال
ذلك فان كان يحق صح والا فلا ومثل الوصية لجارحه الوصية لشخص عرج
له فيقتله ومنه قتل سيد الموصى له الموصي ان اراد الوصية لرقيق وصيه
لسيده فيستحق الوصية وتسمية الموصى له قاتلا حال الوصية من مجاز الاول
ويحتمل القاتل الموصي بدستثنى من قاعدة من استعجل بشيء قبل اوانه
عوقب بحرمانه وحرقي ومرتداتي في الواقع بان قال اوصيت لزيد ولعمرو
وفي الواقع انه حربي او مرتدا ما لو قال اوصيت لزيد الحربي او المرتد والمحربين
او المرتدين او لهذا الحربي او المرتد فلا يصح لان تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعلية
فكانه قال لم اوصيت او ردته فيكون المنظور اليه هو الوصف وهو الحرابة او
الردة وذلك جهة معصية والوصية لا تصح لجهة المعصية فمن ذكر الحربي
او المرتد لم تصح الوصية سواصرح بالاسم كزيد او لا كهذا وهذا هو الذي ذكره
ع ش واعتمده مشايخنا خلافا لما ذكره ق ل والخطيب لعمته على ردته فان ثبت
عليها تبين بطلان الوصية لعموم ادلة الوصية اي لانها شاملة للحربي والمرتد
حمل على وصيته لمن يقتله اي بغير حق كان يقول اوصيت بكذا لمن يقتلني ثم
عدوانا اي او يقتل عمرو كذلك وانما لم تصح الوصية ح لانها وصية لمن يرتكب
جهة معصية اما بحق كما اذا حكم قتله حرابة او ردة او صال لمن يباشر ذلك باذن
الامام فتصح الوصية له لانه حينئذ والحالة اذا توجه ذلك عليه لتقدم بيت المال
والوارث اي تصح الوصية له وتتوقف على الاجازة هذا اذا كان الوارث خاصا
غير حاير اما العام كالموصي لاحد اصناف بشيء هو ثلث ماله فاقل ثم انتقل ارثه
لبيت المال فان ذلك يصرف اليه ولا يحتاج الى اجازة الامام واما الحاير فلا تصح
الوصية له لعدم النافذ ح اذ هو يستحقه بلا وصية ان اجاز قبل القسمة
وكالوصية للوارث ايراد من الدين وهبته والوقف عليه نعم لو وقف على جهة
ما خرج من الثلث على قدر نصيبهم نفذ من غير اجازة فليس عليها تنفيذ ولا لهم
الاجازة من معرفة قدر المجاز فيه او صيته او قدره ورأى الغير بائنة وقت الموت
لجواز موتهم قبل موت الموصي فلا يكونون ورثته ويردهم واجازتهم بعده لعدم